# ضرورة تعلم مسائل القدر والنهي عن الخوض فيه

إعداد

أ.د/ محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

## بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمد ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وسلم.

**أما بعد:**

فقد وردت نصوص شرعية تنهى عن الخوض في القدر، وتحذر من التنازع فيه، ومع وجود بحوث ليست قليلة تناولت مسائل القضاء والقدر بالعرض والدراسة إلا أني لم أجد من جمع تلك النصوص الشرعية وبيَّن ما يتضمنه ذلك النهي، وما يتناوله ذلك التحذير، وكيفية الجمع بين تلك النصوص والنصوص الكثيرة التي تدل على ضرورة تعلم مسائل القضاء والقدر، ودراستها وتعليمها؛ لكونه الركن السادس من أركان الإيمان.

لم أجد من تعرض لها إلا إشارات يسيرة متفرقة في بعض تلك المصادر التي تحدثت عن القضاء والقدر، وبخاصة أنه قد كثر التساؤل حول كيفية الجمع بين الأمرين: النهي عن الخوض في القدر، وضرورة تعلم مسائله؛ إذ هو من أصول الإيمان التي يجب تعلمها، مما يدل على وقوع اللبس في هذه المسائل عند كثير من الناس.

بل قد يحجم بعضهم عن دراسة هذا الركن العظيم وتعلمه بحجة الحذر من الوقوع في النهي.

ولذا عقدت العزم على تجلية هذا الموضوع، محاولا جمع تلك النصوص، واستقراء ما تتضمنه من نهي وتحذير، مستنيرا بأقوال أهل العلم، جامعا ما تفرق من كلامهم في بطون الكتب، مبينا أنه لا تعارض بين الأمرين بأي وجه من الوجوه.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

ففي المقدمة: ذكرت أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة إعداده إجمالا.

وفي التمهيد: ذكرت تعريف القضاء والقدر في اللغة والشرع والفرق بينهما.

أما في المبحث الأول: فذكرت فيه منزلة الإيمان بالقضاء والقدر من الدين.

وفي المبحث الثاني: بينت أهمية تعلم مسائل القضاء والقدر وتعليمها، وأدلة ذلك.

وفي المبحث الثالث: ذكرت النصوص الدالة على النهي عن الخوض في القدر.

ثم ذكرت في المبحث الرابع: الأمور التي يتضمنها الخوض المنهي عنه في القدر.

وفي نهاية البحث كتبت خاتمة ذكرت فيها خلاصته وأهم الأمور التي جلاها.

اسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، موافقا لشرعه القويم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

# التمهيد

## تعريف القضاء والقدر والفرق بينهما

### تعريف القضاء لغة:

هو بالمد ويقصر؛ معناه: الحكم والإتقان والإنفاذ، أصله: قضاي؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف قلبت همزة، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ):

"القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه"[١].

وقد يكون بمعنى الفراغ؛ يقال: قضيت حاجتي؛ أي فرغت منها، ويكون بمعنى الأداء والإنهاء؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ**﴾ [الإسراء: ٤]، ويأتي بمعنى التقدير؛ يقال: قضاه: أي قدره؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ**﴾ [فصلت: ١٢]، ومنه القضاء والقدر[٢].

قال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): "وقد تكرر في الحديث ذكر القضاء، وأصله: القطع والفصل، يقال: قضى يقضي قضاء فهو قاض؛ إذا حكم وفصل. وقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه"[٣].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٩٩/٥، وانظر تاج العروس ٢٩٦/١٠.
(٢) انظر: الصحاح ٢٤٦٣/٦، ٢٤٦٤، ولسان العرب ١١١/٣ — ١١٣.
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ص٧٥٩، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ص٤٢٢.

**تعريف القدر لغة:**

القدر مصدر قَدَرَ يقدُرُ قَدَراً، وقد تسكن داله، وهو عبارة عما قضاه الله وحكم به من الأمور[(١)].

قال ابن فارس: "قدر: القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته؛ فالقدر مبلغ كل شيء؛ يقال: قَدرُه كذا؛ أي مبلغه، وكذلك القَدَر، وقدرت الشيء أقدِرُه وأقدُرُه؛ من التقدير"[(٢)].

ويطلق القدر على الحكم والقضاء، ومنه قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «**فاقدره لي، ويسره لي**»[(٣)].

ويأتي القدر بمعنى التضييق[(٤)]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ**﴾ [الفجر: ١٦].

كما يأتي القدر بمعنى الطاقة[(٥)]، ومنه قوله تعالى: ﴿**عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ**﴾ [البقرة: ٢٣٦].

ويقول الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في تعريف القدر: "القضاء، والحكم، ومبلغ الشيء، والتقدير: التروية والتفكر في تسوية الأمر"[(٦)].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص٧٣٥.
(٢) معجم مقاييس اللغة ٦٢/٥، وانظر: مفردات ألفاظ القرآن ص٣٩٦.
(٣) الحديث رواه البخاري، كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ح١١٦٢.
(٤) انظر: تاج العروس ٤٨٢/٣، ولسان العرب ٣١/٣.
(٥) انظر: تاج العروس ٢٨١/٣، ولسان العرب ٣١/٣.
(٦) القاموس المحيط ص٥٩١.

### تعريف القضاء والقدر شرعا:

سئل الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) عن القدر، فقال: "القدر قدرة الله على العباد"[١].

وقال السفاريني (ت ١١٨٨هـ) في تعريف القضاء: "إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال"[٢]، وفي موضع آخر عرَّفه بأنه: "ما سبق به العلم، وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد، وأنه عز وجل قدر مقادير الخلائق وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى، وعلى صفات مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قدرها"[٣].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) أن: "الإيمان بالقدر على درجتين؛ كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى عليم بالخلق، وهم عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلا وأبدا، وعلم جميع أحوالهم في الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق...

وأما الدرجة الثانية: فهي مشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في

(١) مسائل الإمام أحمد ٢/١٥٥.
(٢) لوامع الأنوار البهية ١/٣٤٥.
(٣) المصدر السابق ص٣٤٩.

السموات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه؛ لا يكون في ملكه ما لا يريد، وأنه سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، ولا خالق غيره ولا رب سواه"[(١)].

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): "مراتب القضاء والقدر، التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر؛ وهي أربع مراتب: (المرتبة الأولى): علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها، (المرتبة الثانية): كتابه لها قبل كونها، (المرتبة الثالثة): مشيئته لها، (الرابعة): خلقه لها"[(٢)].

**الفرق بين القضاء والقدر:**

**للناس في الفرق بين القضاء والقدر أقوال؛ أهمها ما يأتي:**

الأول: أنه لا فرق بينهما؛ فإذا أطلق أحد اللفظين شمل معنى الآخر.

الثاني: أن القضاء هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، والقدر هو وقوع الخلق على وزن الأمر المقضي السابق.

نقل ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) عن بعض أهل العلم قوله: "القضاء الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل"[(٣)].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية ص١٥١ – ١٥٦.
(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ١/١٣٣.
(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١/١٤٩.

وفي موضع آخر قال: "وقالوا ــ أي العلماء ــ: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله"(١).

الثالث: أن القدر هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، والقضاء هو الخلق.

يقول الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ): "والقضاء من الله تعالى أخص من القدر؛ لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع"(٢).

ويقول الخطابي (٣٨٨هـ): "القدر اسم لما صار مقدرا عن فعل القادر؛ كالهدم والنشر والقبض: أسماء لما صدر من فعل الهادم والناشر والقابض، والقضاء في هذا معناه الخلق؛ كقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] أي خلقهن"(٣).

ويذكر ابن الأثير وغيره أن القضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس، وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما فقد هدم البناء ونقضه(٤).

---

(١) المصدر السابق ٤٧٧/١١.
(٢) مفردات ألفاظ القرآن ص٤٠٧.
(٣) معالم السنن ٧٠/٧.
(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص٧٥٩، وجامع الأصول ١٠٤/١٠، ولسان العرب ١١٢/٣.

الرابع: أنهما إذا اجتمعا تفرقا، وإذا تفرقا اجتمعا؛ فإذا أطلق القضاء مفردا شمل القدر، والقدر إذا أطلق مفردا شمل القضاء، لكن إذا اجتمعا، فالقضاء ما يقضيه الله تعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، والقدر ما قدره الله تعالى في الأزل؛ فالقدر سابق، والقضاء لاحق[١].

## المبحث الأول

## منزلة الإيمان بالقضاء والقدر من الدين

الإيمان بالقضاء والقدر أصل عظيم من أصول الدين؛ فهو الركن السادس من أركان الإيمان الستة، التي لا يتم الإيمان إلا بها، وهي الواردة في حديث جبريل عليه السلام، الذي يرويه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ عندما سأله جبريل عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٢].

والأدلة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كثيرة جدا؛ منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ**﴾ [الرعد: ٨]، وقوله: ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا**﴾

(١) انظر: الدرر السنية ٥١٢/١، ٥١٣، وفتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين ٥٢/١، ٦٢.

(٢) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ح١.

[الأحزاب: ٣٨]، وقوله: ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّـهِ**﴾ [التغابن: ١١].

ومن السنة ما رواه جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه**»(١).

وما رواه علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، وبالبعث، ويؤمن بالقدر**»(٢).

وما رواه عبد الله بن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ﷺ : «**كل شيء بقدر؛ حتى العجز والكيس**»(٣)، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة.

من النصوص السابقة يتبين لنا عظم منزلة الإيمان بالقضاء والقدر من الدين.

---

(١) رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ح٢١٤٤، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/٤٤٦، ح٢١٤٤.

(٢) رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ح٢١٤٥، ورواه ابن ماجة، المقدمة، باب في القدر، ح٨١، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١/٢١.

(٣) رواه مسلم، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، ح٢٦٥٥.

## المبحث الثاني

## أهمية تعلم مسائل القدر وتعليمها

لدراسة مسائل القضاء والقدر، وتعلمهـــا، وتعليمهـــا أهميـــة عظيمة؛ ينبغي على كل مسلم العناية بها، وأخذها من مصـــادرها الأصلية: كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ؛ المصدرين المحفـــوظين بحفظ الله لهما، العاصمين لمن تمسك بهما من الزلل والانحـــراف إلى متاهات الفرق الضالة.

**وتتضح أهمية تعلم مسائل القدر وتعليمها ودراستها والعناية بها من خلال ما يلي:**

أولا: أن علم القضاء والقدر من علم أصول الدين الذي هـــو: "اشرف العلوم؛ إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكـــبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة ـــ رحمـــة الله عليه ـــ ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين: (الفقه الأكبر)، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليـــه فـــوق كـــل ضرورة؛ لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلـــك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلـــك وإدراكـــه علـــى التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعـــل

مفتاح دعوهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله؛ إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها"[(١)]، ولا شك أن القضاء والقدر من صفات الرب تعالى، وبمعرفتهما وما يتعلق بهما تزداد معرفة العبد بربه ومعبوده.

ولهذا يشير الطحاوي إلى مكانة الإيمان بالقدر بقوله: "وذلك من عقد الإيمان ، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته"[(٢)].

ويقول ابن أبي العز الحنفي؛ شارحا قول الطحاوي: "قوله: وذلك من عقد الإيمان: الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها؛ قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، وقال ﷺ في آخر الحديث: «**يا عمر، أتدري من السائل؟**» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»رواه مسلم[(٣)].

وقوله: والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته؛ أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى؛ فإن من زعم خالقا غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحد يخلق فعله"[(٤)]، ولهذا روي عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أنه قال: "القدر

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٥، ٦.
(٢) المصدر السابق ص٣٥٥.
(٣) سبق تخريجه ص١٧.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية ص٣٥٥، ٣٥٦.

نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبُهُ توحيدَه"[١].

يتبين مما سبق أن الإيمان بالقضاء والقدر مرتبط مباشرة بالإيمان بالله تعالى، ومبني على المعرفة الصحيحة بذات الله تعالى، وأسمائه وصفاته، وقد جاء في صفاته تعالى: صفة العلم، والإرادة، والقدرة، والخلق، ومعلوم أن القدر إنما يقوم على هذه الأسس.

والمتأمل في الآيات التي تذكر أركان الإيمان لا يجد فيها التصريح بالقضاء والقدر، ولعل السبب في ذلك هو ارتباط هذا الركن العظيم بالركن الأول من أركان الإيمان - وهو الإيمان بالله تعالى - فإن الإيمان بالقدر هو إيمان بربوبية الله وأسمائه وصفاته، كما أن مراتب القدر الأربع هي صفات الله تعالى[٢].

ثانيا: أن في تعلم مسائل القضاء والقدر وتعليمها من مصادر الدين الأصلية - كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ - حفظا للأمة من الانحراف في عقيدها؛ فإن أعظم أسباب الانحراف في العقيدة وفي غيرها هو التفريط في تلقي العلم من تلك المصادر المعصومة.

يقول ابن القيم (ت ٧٥١هـ): "أما بعد: فإن القدر بحر محيط لا ساحل له، ولا خروج عنه لأحد من العالمين، وقد سلك الناس في هذا الباب في كل واد، وأخذوا في كل طريق، وتولجوا في كل

(١) رواه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦٨٩/٢ رقم ١١١٢، و١٢٢٤، وعبد الله ابن أحمد في كتاب السنة ٤٢٢/٢ رقم ٩٢٥، ٩٢٨، والآجري في الشريعة ص٢١٥.

(٢) انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، ص٨٣، ٨٤.

مضيق، وركبوا كل صعب وذلول، وقصدوا الوصول إلى معرفته من كل سبيل، وتكلمت فيه الأئمة قديما وحديثا، وساروا فيه بطيئا وقاصدا وحثيثا، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، وصنفت فيه الطوائف على تنوع أصنافها، وكل قد اختار لنفسه مذهبا لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إياه، وكلهم - إلا من اهتدى بالوحي - عن طريق الصواب مصدود، وباب الهدى في وجهه مسدود، قد قمّش[1] علماً غير طائل، وارتوى من ماء آجن؛ قد طاف على أبواب المذاهب، ففاز بأخس الآراء والمطالب، فرح بما عنده من العلم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، وقدَّم آراء من أحسن به الظن على الوحي المنزل والنص المرفوع؛ حيران يأتم بحيران، يحسب كل سراب شرابا، فهو طول عمره ظمآن، ينادى إلى الصواب من مكان بعيد، ويدعى إلى الهدى فلا يستجيب إلى يوم الوعيد، قد فرح بما عنده من الخيال، وتشبع بأنواع الباطل وأصناف المحال، منعه الكفر الذي في صدره، وليس هو ببالغه، عن الانقياد للهداة المهتدين"[2].

ثم يقول: "ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ ، التي تخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردوا أحاديث الرؤية، وأحاديث علو الله على خلقه، وكما ردت المعطلة أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما

(١) القمش جمع القماش، وهو ما كان على وجه الأرض من فتات الأشياء، حتى يقال لرذالة الناس قماش، انظر: لسان العرب ١٦٢/٣.
(٢) شفا العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل ٤٤/١، ٤٥.

ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق.

وكل من أصل أصلا لم يؤصله الله ورسوله قاده قسرا إلى رد السنة أو تحريفها عن مواضعها، فلذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلا غير ما جاء به الرسول ﷺ ؛ فهو أصلهم الذي عليه يعولون، وآخيتهم[١] التي إليها يرجعون"[٢].

يقول ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) في معرض حديثه عن أهمية علم أصول الدين: "وينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق؛ فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا؛ كما قال تعالى: ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى**﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: تكفل الله لمن قرأ القرآن، وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية[٣]...

ولا يقبل الله من الأولين والآخرين دينا يدينونه إلا أن يكون

(١) الآخية واحدة الأواخي: عود يعرض في الحائط ويدفن طرفاه فيه ويصير وسطه كالعروة تشد إليه الدابة، انظر: لسان العرب ٣٢/١ وتاج العروس ١٠/١٠.
(٢) شفاء العليل ٨٢/١، ٨٣.
(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣٨١/٢، وصححه ووافقه الذهبي.

موافقا لدينه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم السلام"[١].

ولهذا فإنه ما ضل من ضل إلا بسبب استيلاء شـياطين الجـن والإنس عليهم بعد ما قدموا أهواءهم وعقـولهم علـى نصـوص الوحي، "وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم مـن الاهتـداء بالنصوص، و لم يظفروا بقضايا العقول الصحيحة المؤيدة بـالفطرة السليمة والنصوص النبوية، ولو حكموا نصوص الـوحي لفـازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل طل فريق كل فريق كم أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته وما ظنه معقولا، فما وافقه قال إنه محكم وقبله، واحتج بـه، وما خالفه قال إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضا، أو حرفـه، وسمى تحريفه تأويلا، فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة أن لا يعدلوا عـن الـنص الصـحيح، ولا يعارضوه بمعقول ولا قول فلان"[٢].

ولقد كثرت أقاويل أهل البدع حـول القـدر، واختلفـوا، وتوسعوا في الجدل والمراء، والتأويل الفاسد لآيات القرآن الكـريم الواردة بذكر القدر، "بل وأصبح أعداء الإسلام في كل زمن يثيرون البلبلة في عقدية المسلمين عن طريـق الكـلام في القـدر، ودس الشبهات حوله، ومن ثم أصبح لا يثبت على الإيمـان الصـحيح، واليقين القاطع إلا من عرف الله بأسمائه الحسنى وصـفاته العليـا،

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٨ — ١١.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص٤٩٩، ٥٠٠.

مسلما الأمر لله، مطمئن النفس، واثقا بربه تعالى، فلا تجد الشكوك والشبهات إلى نفسه سبيلا، وهذا ولا شك أكبر دليل على أهمية الإيمان به بين بقية الأركان"[1]، ولا يتم ذلك إلا عن طريق العلم بهذا الركن، وتلقيه من مصدريه الأصليين: كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

ثالثا: ومما يدل على أهمية دراسة مسائل القضاء والقدر وتعلمها: أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بتدبر القرآن الكريم وتعلمه؛ قال تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [ص: ٢٩]، وقال سبحانه: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [محمد: ٢٤].

فالله جل وعلا أمرنا بتدبر القرآن الكريم، وتفهم معانيه، وما ورد فيه، ومما ورد فيه: ذكر القدر في مواضع كثيرة منه، فيشملها الأمر بالتدبر والتعلم.

يقول ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في تفسير آية النساء: "يقول تعالى آمرا لهم بتدبر القرآن، وناهيا لهم عن الإعراض عنه، وعن تفهم معانيه المحكمة وألفاظه البليغة، ومخبرا لهم أنه لا اختلاف فيه ولا اضطراب، ولا تعارض؛ لأنه تنزيل من حكيم حميد؛ فهو حق من حق، ولهذا قال تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾ ثم قال: ﴿**وَلَوْ**

(١) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، ص٨٥.

**كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾** أي لو كان مفتعلا مختلقا ـــ كما يقوله من يقوله من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم ـــ **﴿لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا﴾**: أي اضطرابا وتضادا كثيرا، أي وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند الله"(١).

وقال سبحانه وتعالى: **﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾** [المؤمنون: ٦٨].

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: "يقول تعالى منكرا على المشركين في عدم تفهمهم للقرآن العظيم وتدبرهم له، وإعراضهم عنه مع أنهم قد حظوا بهذا الكتاب الذي لم ينزل الله على رسول أكمل منه ولا أشرف، لاسيما آباؤهم الذين ماتوا في الجاهلية؛ حيث لم يبلغهم كتاب، ولا أتاهم نذير، فكان اللائق بهؤلاء أن يقابلوا النعمة التي أسداها الله عليهم بقبولها، والقيام بشكرها وتفهمها، والعمل بمقتضاها آناء الليل وأطراف النهار، كما فعله النجباء ممن أسلم اتبع الرسول ﷺ ورضي عنهم"(٢)، ومن تدبر القرآن الكريم وتفهمه: تدبر آيات القضاء والقدر، وتعلمها والاجتهاد في فهمها.

رابعا: ورود القضاء والقدر بمسائله الكثيرة في كثير من أحاديث الرسول ﷺ ، التي يجب تعلمها وتفهمها، وبخاصة ذكر الإيمان بالقدر خيره وشره مع أصول الإيمان الأخرى في حديث

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٥٠١/١، ٥٠٢.
(٢) تفسير القرآن العظيم ٢٤٢/٣.

جبريل، "وهو حديث عظيم جدا، يشتمل على شرح الدين كلـــه، ولهذا قال النبي ﷺ في آخره: «**هـــذا جبريـــل أتـــاكم يعلمكـــم دينكم**»[١]، بعد أن شرح درجة الإسلام ودرجة الإيمان، ودرجـــة الإحسان، فجعل ذلك كله دينا"[٢].

يقول ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـــ) في ذكـــر منزلـــة هـــذا الحديث: "هذا حديث عظيم اشتمل على جميع وظائف الأعمـــال الظاهرة والباطنة، وعلوم الشريعة كلها راجعة إليه، ومتشعبة منه؛ لما تضمنه من جمعه علم السنة، فهو كالأم للسنة، كما سميت الفاتحة أم القرآن لما تضمنته من جمعها معاني القرآن"[٣].

ويقول النووي (ت ٦٧٦هـــ): "واعلم أن هذا الحديث يجمع أنواعا من العلوم والمعارف والآداب واللطائف، بـــل هـــو أصـــل الإسلام"[٤].

ويقول القاضي عياض (ت ٥٤٤هـــ): "وهذا الحـــديث قـــد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات، الظاهر والبطانة، مـــن: عقود الإيمان، وأعمال الجوارح، وإخلاص السرائر، والتحفظ مـــن آفات الأعمال، حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه، ومتشـــعبة منه؛ إذ لا يشذ شيء من الواجبات والسنن والرغائب والمحظورات والمكروهات عن أقسامه الثلاثة"[٥].

---

(١) طرف من حديث جبريل، وقد سبق تخريجه ص١٧.
(٢) جامع العلوم والحكم ١/٩٧.
(٣) شرح الأربعين حديثا النووية ص١٤.
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١/١٦٠.
(٥) كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم ١/١٠١، ١٠٢.

فإذا كان هذا الحديث العظيم بهذه المنزلة، وهو متضمن للإيمان بالقدر: دل على أهمية دراسة هذا الأصل العظيم وما يتضمنه من مسائل عقدية جليلة.

بل لأجل الإيمان بالقدر خيره وشره روى ابن عمر هذا الحديث؛ محتجا به على من خاض في القدر بالإنكار، وزعم أن الأمر أنف؛ يعني أنه مستأنف لم يسبق به سابق قدر من الله عز وجل، وقد غلظ ابن عمر عليهم، وتبرأ منهم، وأخبر أنه لا تقبل منهم أعمالهم بدون الإيمان بالقدر[1].

فعن يحيى بن يعمر قال: "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي — أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله — فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلم[2]، وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني؛ والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد

(١) انظر: جامع العلوم والحكم ص١٠٣.

(٢) أي يتتبعونه ويطلبونه ويجمعونه، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص٧٦٤، وشرح النووي على صحيح مسلم ١/١٥٥، ولسان العرب ٣/١٣٥، وفي رواية (يتفقرون): أي يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيه، انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١/١٥٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر ص٧١٤.

ذهبا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"، ثم قال: "حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: ... (فذكر حديث جبريل وفيه:) «**قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه رسله اليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت**» إلى أن قال: ثم انطلق فلبثت مليا، ثم قال لي: «**يا عمر أتدري من السائل؟**» قلت: الله رسوله أعلم. قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»"[(١)].

خامسا: ومما يدل على أهمية دراسة مسائل القضاء والقدر وتعلمها: فعل السلف الصالح؛ فقد حرص الصحابة على ذلك، والتابعون، وتابعوهم، وكتب علماء المسلمين في هذا الباب كثيرا؛ سواء أكان في كتب مستقلة، أم ضمن كتب العقيدة ونحوها.

ومن ذلك أن سراقة بن مالك بن جعشم أتى النبي ﷺ فقال له: يا رسول الله بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيما العمل الآن؟ أفيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير؟ أم فيما نستقبل؟ قال: «**لا بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**» قال: ففيم العمل؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر**» وفي رواية: «**كل عامل ميسر لعمله**»[(٢)].

وعن عمران بن حصين قال: قيل: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: فقال: «**نعم**»، قال: قيل: ففيم يعمل العاملون؟ قال: «**كل ميسر لما خلق له**»[(٣)].

---

(١) أجزاء من حديث جبريل الذي رواه مسلم، وسبق تخريجه.
(٢) رواه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، ح٢٦٤٨.
(٣) رواه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، ح٢٦٤٩.

وروى أبو الزبير المكي أن عامر بن واثلة حدثه أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: "الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره"، فأتى رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له حذيفة بن أسيد الغفاري فحدثه بذلك من قول ابن مسعود فقال: وكيف يشقى رجل بغير عمل؟ فقال له الرجل: أتعجب من ذلك؟ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكا، فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما يشاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب أجله، فيقول ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب رزقه، فيقضي ربك ما يشاء، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص**»[(١)].

هذه نماذج، وإلا فالآثار على حرص الصحابة على معرفة مسائل القدر كثيرة جدا.

بل كان الصحابة ـــ رضوان الله عليهم ـــ حريصين على تعليم غيرهم ما تعلموه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من مسائل القدر؛ فعن أبي الأسود الدؤلي قال: قال لي عمران بن الحصين: أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر ما سبق؟ أو فيما يستقبلون به مما آتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضي عليهم، ومضى عليهم، قال:

---

(١) رواه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، ح٢٦٤٥.

فقال: أفلا يكون ظلما؟ قال: ففزعت من ذلك فزعا شديدا، وقلت كل شيء خلق الله وملك يده، فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون، فقال لي: يرحمك الله، إني لم أرد بما سألتك إلا لأحرز عقلك[١]؛ إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم، ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «**لا، بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧، ٨]**»[٢].

فتأمل حرص هذا الصحابي على تعليم غيره هذه المسألة العظيمة بأسلوب الحزر والامتحان، مما يمكن عقله من وعيها وفهمها بطريقة شائقة.

يقول ابن القيم: "ولما كان الكلام في هذا الباب نفيا وإثباتا مداره على الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقه وأمره، كان أسعد الناس بالصواب فيه من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوكين، وتشكيكات المتكلمين، وتكلفات المتنطعين، واستمطر ديم الهداية من كلمات أعلم الخلق برب العالمين؛ فإن كلماته الجوامع النوافع في هذا الباب،

---

(١) الحرز: التقدير والخرص؛ انظر: لسان العرب ٦٢٢/١، وقوله: "لأحرز عقلك" أي: لأمتحن عقلك وفهمك ومعرفتك، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ١٩٩/١٦.

(٢) رواه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، ح٢٦٥٠.

وفي غيره كفت وشفت، وجمعت وفرَّقت، وأوضحت وبينت، وحلت محل التفسير والبيان لما تضمنه القرآن.

ثم تلاه أصحابه من بعده على نهجه المستقيم، وطريقه القويم، فجاءت كلماتهم كافية شافية، مختصرة نافعة، لقرب العهد ومباشرة التلقي من تلك المشكاة، التي هي مظهر كل نور، ومنبع كل خير، وأساس كل هدى، ثم سلك على آثارهم التابعون لهم بإحسان، فاقتفوا طريقهم، وركبوا منهاجهم، واهتدوا بهداهم، ودعوا إلى ما دعوا إليه، ومضوا على ما كانوا عليه"[١]، وبهذا يتبين لنا أهمية الاقتداء بهم بحسن الاتباع، والتمسك بما كانوا عليه من منهج قويم منطلق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ علما وتفهما وعملا.

سادسا: ومما يؤكد أهمية تعلم مسائل القضاء والقدر: ارتباط هذا الركن العظيم بالكون كله؛ فحين ننظر إلى هذا الكون ونشأته وخلق الكائنات فيه نجد أن كل ذلك مرتبط بالإيمان بالقدر؛ قال ﷺ : «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب، قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**»[٢]، والإنسان مخلوق من المخلوقات في هذا الكون الفسيح؛ يوجد على هذه الأرض وينشأ تلك النشأة الخاصة بإرادة الله تعالى وقدرته، "ويعيش ما شاء الله في حياة متغيرة؛ فيها الصحة والسقم، والغنى والفقر، والقوة والضعف، والنعم والمصائب، والفرح والحزن، وينظر

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ١/٤٥، ٤٦.

(٢) رواه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، ح٤٧٠٠، وصححه الألباني، انظر: شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق الألباني ص٢٩٤.

الإنسان ما حوله فيرى تفرق هذه الصفات على النـــاس، وعلـــى الجماعات والدول؛ ينظر إلى كل ذلك فلا يجـــد المخـــرج إلا في العقيدة الصحيحة، وعلى رأسها الإيمان بالقدر"[١]، ومن جهل هذا الركن العظيم، وهو يرى اختلاف أحوال الناس والمخلوقات، عاش في تذبذب واضطراب، وتخبط في الأفكار والآراء، التي لا مخـــرج منها إلا بالإيمان بالقضاء والقدر، المبني على العلم والمعرفة والانقياد.

فالإيمان بالقدر هو المحك الحقيقي لتحقيق الإيمان بالله تعالى على الوجه الصحيح، وهو الاختبار القوي لمدى معرفة الإنســـان بربـــه تعالى، وما يترتب على تلك المعرفة من يقين صادق بالله[٢]، وإيمان بأن ما تعيشه المخلوقات في هذا الكون ــ ومنها الإنسان ــ مـــن فوارق في الصفات والأحوال المتغيرة ما هو إلا لحكم عظيمة أرادها سبحانه وتعالى وقدرها وقضاها، وبذلك يزداد الإيمان، وتطمـــئن النفوس، وتنقاد لشرع ربها وخالقها عز وجل.

ولو غفل الناس عن تعلم مسائل القدر، مع الحاجة الشـــديدة إليه، لجهلوه، وتخبطوا في دياجير الظلام؛ إذ تعجز العقول عن معرفة ذلك إلا بالاهتداء بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وبتلك الغفلة عن تعلمه ينفتح الباب لأهل الأهواء والبدع لينصـــروا مذاهبـــهم ويشوشوا على المسلمين عقيدتهم.

سابعا: أن عدم تعلم القدر يؤدي إلى الجهل به، وبالتالي يؤدي

---

(١) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه ص٨٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٨٥.

إلى الجهل بثمرات الإيمان به، وبذلك يفوت على المسلم خير كثير؛ فإن الإيمان بالقضاء والقدر ثمرات عظيمة، لا تتحقق إلا لمن آمن به عن علم ومعرفة؛ ومن تلك الثمرات ــ على سبيل الإجمالي ــ ما يلي:

١- الاعتماد على الله تعالى، والتوكل عليه عند فعل الأسباب؛ فلا يعتمد المرء على السبب نفسه؛ لأن كل شيء بقضاء الله تعالى وقدره.

٢- ألا يعجب المرء بنفسه عند حصول مراده؛ لأن حصوله نعمة من الله تعالى بما قدره من أسباب الخير، وإعجاب المرء بنفسه ينسيه شكر هذه النعمة، بل قد ينسبها إلى غير الله تعالى.

٣- الطمأنينة والراحة النفسية بما يجري عليه من أقدار الله تعالى؛ فلا يقلق بفوات محبوب، أو حصول مكروه؛ لأن ذلك بقدر الله الذي له ملك السموات والأرض، وهو كائن لا محالة، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣]، ويقول النبي ﷺ: «**عجبا لأمر المؤمن! إن أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن؛ إن أصابته سراء شكر، فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيرا له**»(١).

---

(١) رواه مسلم، كتاب الزهد والرقاق، باب المؤمن أمره كله خير، ح٢٩٩٩.

إلى غير ذلك من الثمرات الكثيرة التي لا تحصل إلا لمن تعلم وعرف وآمن بقضاء الله وقدره[١].

## المبحث الثالث

## أدلة النهي عن الخوض في القدر

استدل بعض أهل العلم بأدلة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ على النهي عن الخوض في القدر. بعض هذه الأدلة جاء صريحا في النهي، وبعضها متضمنا له، ولهذا استدل به العلماء على هذه المسألة، ولكون منكرو القدر يعدون من الخائضين فيه ذكرت الأدلة على ذمهم ضمن هذه الأدلة: ومن تلك الأدلة ما يلي:

**أولا: الأدلة من كتاب الله تعالى:**

١- قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ * كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ

---

(١) انظر تلك الثمرات وغيرها في شرح أصول الإيمان ص٥٨، ٥٩، والجامع الصحيح في القدر ص١١، ١٢ والقضاء والقدر ص١٠٩ – ١١٢.

**الْخَاسِرُونَ﴾** [التوبة: ٦٨، ٦٩].

استدل بهذه الآية ابن أبي العز الحنفي على النهي عن الخوض في القدر، ثم قال: "أي: استمتعتم بنصيبكم في الدنيا، كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم، وخضتم كالذي خاضوا؛ أي كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج، أو الصنف، أو الجيل الذي خاضوا.

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض؛ لأن فساد الدين: إما في العمل، وإما في الاعتقاد؛ فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات... وأكثر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع"[(١)].

فالآيتان فيهما إنكار من الله تعالى على المنافقين، الذين هم على خلاف صفات المؤمنين، بل استمتعوا بدينهم وخاضوا بالكذب والباطل، كما استمتع وخاض الذين من قبلهم من بني إسرائيل ونحوهم[(٢)]، والخوض في القدر هو خوض في الدين بالكذب والباطل، ومن فعل ذلك ففيه شبه بمن سبقه من المستمتعين والخائضين بدينهم.

وقد أخبر الرسول ﷺ أمته أنها ستتبع في آخر الزمان طرق الذين من قبلها من اليهود والنصارى ونحوهم، محذرا إياها من ذلك الصنيع، فقد قال ﷺ : «**لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ**

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٣٤١، ٣٤٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣٥٢/٢، واقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ١٤٢/١ – ١٤٤.

**القرون قبلها شبرا بشبر، وذراعا بذراع»** فقيل: يا رسول الله، كفارس والروم؟ فقال: «**ومن الناس إلا أولئك**»(١).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبرا شبرا، وذراعا ذراعا، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم**»، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن**»(٢).

قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): "قوله: «**قال: فمن**» هو استفهام إنكار، والتقدير: فمن هم غير أولئك؟ قال ابن بطال: أعلم ﷺ أن أمته ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء، كما وقع للأمم قبلهم، قلت: وقد وقع معظم ما أنذر به ﷺ ، وسيقع بقية ذلك"(٣).

٢- قوله تعالى: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢٣].

فالله سبحانه وتعالى لا يسال عما يفعل فهو "الحاكم الذي لا معقب لحكمه، ولا يعترض عليه أحد؛ لعظمته وجلاله وكبريائه وعلمه وحكمته وعدله ولطفه"(٤).

---

(١) رواه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ "لتتبعن سنن من كان قبلكم"، ح٧٣١٩.
(٢) رواه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ "لتتبعن سنن من كان قبلكم"، ح٧٣٢٠.
(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣/٣٠١.
(٤) تفسير القرآن العظيم ٣/١٧١.

يقول الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسير هذه الآية: "يقول تعالى ذكره: لا سائل يسأل رب العرش عن الذي يفعل بخلقه في تصريفهم فيما شاء من حياة وموت، وإعزاز وإذلال، وغير ذلك من حكمه فيهم؛ لأنهم خلقه وعبيده، وجميعهم في ملكه وسلطانه، والحكم حكمه والقضاء قضاؤه، لا شيء فوقه يسأله عما يفعل، ويقول: لم فعلت؟ و لم لم تفعل؟ ﴿**وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾، يقول جل ثناؤه: وجميع من في السماوات والأرض من عباده مسئولون عن أفعالهم، ومحاسبون على أعمالهم، وهو الذي يسألهم عن ذلك وسحابهم عليه؛ لأنه فوقهم ومالكهم، وهم في سلطانه"(١).

وقال الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في تفسيرها: "هذه الجملة مستأنفة، مبينة أنه سبحانه – لقوة سلطانه وعظيم جلاله – لا يسأله أحد من خلقه عن شيء من قضائه وقدره، وقيل: إن المعنى أنه سبحانه لا يؤاخذ على أفعاله، وهم يؤاخذون، قيل: والمراد بذلك أنه سبحانه بين لعباده أن من يسأل عن أعماله؛ كالمسيح والملائكة، لا يصلح لأن يكون إلها"(٢).

فالمتأمل في هذه الآية يجدها تنهى عن الخوض في قدر الله تعالى وقضائه كما يفعله من يسأل عن المغيبات، أو يعترض على بعض أمور الشرع بقوله: لم أمر الله بكذا، و لم يأمر بكذا؟ ولماذا حكم بكذا و لم يحكم بكذا؟ ونحو ذلك، نسأل الله السلامة والاستقامة.

---

(١) جامع البيان في تفسير البيان ١١/١٧.
(٢) فتح القدير ٤٠٢/٣.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله ﷺ في القدر، فنزلت: ﴿**يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٨، ٤٩][1].

ومخاصمة المشركين الرسول ﷺ ومنازعته هو نوع من الخوض في القدر، ولهذا نزل الدليل بإثباته بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ والمراد بالقدر هنا: "هو ما قدره الله قضاه، وسبق به علمه وإرادته، وفي هذه الآية الكريمة والحديث تصريح بإثبات القدر، وأنه عام في كل شيء؛ فكل مقدر في الأزل، معلوم لله، مراد له"[2].

**ثانيا: الأدلة من السنة:**

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمر وجهه، حتى كأنما فقئ في وجنتيه الرمان[3] فقال: «**أبهذا أمرتم؟! أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه**»[4].

---

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، ح٢٦٥٥.

(٢) شرح النووي على مسلم، ٢٠٥/١٦.

(٣) أي غضب ﷺ ، فاحمر وجهه احمرارا فقوء أي شق حب الرمان في وجهه، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص٧١٢.

(٤) رواه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، ح٢١٣٣، وقال: وفي الباب عن عمر، وعائشة، وأنس، وهذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب =

٢- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: «**بهذا أمرتم؟ أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم**». قال: فقال عبد الله بن عمرو: "ما غبطت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله ﷺ ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه"[(١)].

فهذان الحديثان صريحان في النهي عن التنازع في القدر، والخوض فيه بالباطل.

٣- عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا**»[(٢)].

والمراد الخوض في القدر بالباطل، ومخالفة الحق فيه، وهو ما

=

ينفرد بها، لا يتابع عليها. وقال الألباني في مشكاة المصابيح ٣٦/١: "قلت: لكن يشهد له الذي بعده ــ يعني حديث عمرو بن شعيب ــ ولهذا قال عنه: إنه (حسن)؛ انظر صحيح سنن الترمذي ٤٣٩/٢. وهذا الذي بعده حديث واحد في روايتين مختلفتين، وإنما فصلتهما لما رأيت في الرواية الثانية من زيادة مفيدة.

(١) رواه ابن ماجة في سننه، المقدمة، باب في القدر، ح٨٥. وقال الألباني: "حسن صحيح" انظر: صحيح سنن ابن ماجة ٢١/١، ومشكاة المصابيح ٣٦/١.

(٢) رواه الطبراني في الكبير ٢/٧٨/٢، وأبو نعيم في الحلية ١٠٨/٤، وقال: "غريب من حديث الأعمش، تفرد به عن مسهر". لكن للحديث شواهد أخرى تقويه، قال الألباني: "روي من حديث ابن مسعود، وثوبان، وابن عمر، وطاوس مرسلا، وكلها ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضا" سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٥/١، ولهذا ذكره ضمن الأحاديث الصحيحة، ح٣٤.

أمرنا بالإمساك عنه؛ لأنه قرن بالإمساك عن ذكر الصحابة بالباطل، والخوض فيما حصل بينهم رضي الله عنهم، وذكر فضائله؛ فهو أمر مطلوب لا ممنوع، وكذلك ذكر القدر بتعلم مسائله وتعليمها، والرضى بالمقضي أمر مطلوب لا ممنوع.

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**أخر الكلام في القدر لشرار أمتي**»[١].

٥- عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ : «**إن أمر هذه الأمة لا يزال مقارباً أو مواماً حتى يتكلموا في الولدان وفي القدر**»[٢].

و«**مواماً**» مأخوذ من الأمم وهو القرب، ومعناه التكلم فيما لا يعنيهم[٣].

والمراد بالكلام في القدر في هذين الحديثين: الكلام فيه بالباطل، والخوض في الجانب الخفي منه، والمنازعة فيه، ونحو ذلك؛ لأنه ما أخر لشرار الأمة.

---

(١) رواه البزار في مسنده ص٢٣٠، والحاكم في مستدركه ٤٧٣/٢، وابن أبي عاصم في السنة ١٥٥/١، رقم ٣٥٠، والهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٢/٧ وقال: "رواه البزار والطبراني، ورجال البزار في أحد الإسنادين رجال الصحيح غير عمر بن أبي خليفة وهو ثقة" وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٦/٣ ح١١٢٤، وصحيح الجامع الصغير ١٠٥/١ ح٢٢٦.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه ٣٣/١، والطبراني في المعجم الكبير رقم ١٢٧٦٤، والبزار في مسنده ص١٣٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٢/٧: "رواه البزار والطبراني، ورجال البزار رجال الصحيح"، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٤١/٤، ح١٦٧٥، وصحيح الجامع الصغير ٤٠٢/١، ح٢٠٠٣.

(٣) قاله الألباني ونسبه لأبي موسى المديني؛ انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٤٢/٤.

٦- عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**إن أخوف ما أتخوفه على أمتي آخر الزمان ثلاثا: إيمانا بالنجوم، وتكذيبا بالقدر، وحيف السلطان**»[١].

وفي رواية عن أبي محجن رضي الله عنه قال: قال ﷺ : «**أخاف على أمتي من بعدي ثلاثا: حيف الأئمة، وإيمانا بالنجوم، وتكذيبا بالقدر**»[٢].

وفي رواية عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**أخاف على أمتي من بعدي خصلتين: تكذيبا بالقدر، وتصديقا بالنجوم**»[٣].

وفي رواية عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**أخاف على أمتي ثلاثا: زلة عالم، وجدال منافق، والتكذيب بالقدر**»[٤].

---

(١) رواه أبو عمر الداني في السنن الواردة في الفتن ١/٢٣ - ٢، والهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٣/٧، وقال: وفيه ليث بن أبي سليم، وهو لين، وبقية رجاله وثقوا"، وقال الألباني: "لكن الحديث له شواهد كثيرة يرتقى بها إلى درجة الصحة"؛ يعني رواية أبي محجن، وأنس، وأبي الدرداء، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٨/٣ - ١٢٠.

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع البيان العلم ٣٩/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١/٣٠٨/١٦ وهذه الرواية سندها ضعيف كما ذكر الألباني في السلسلة الصحيحة ١١٩/٣، وللحديث شواهد يرتقى بها إلى درجة الصحة، انظر المصدر السابق ١١٨/٣ - ١٢٠.

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده ١٠٢٣، وقال محققه حسين أسد: إسناده ضعيف، لضعف يزيد الرقاشي، وابن عدي في المطالب العالية ١٩٦/١، وانظر الحاشية رقم ١، ٢ السابقتين.

(٤) رواه الطبراني في الكبير، وقال الهيثمي ٢٠٣/٧: "وفيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو =

٧- عن نافع أن رجلا أتى ابن عمر فقال: إن فلانا يقرؤك السلام. قال: إنه بلغني أنه قد أحدث، فإن كان قد أحدث، فلا تقرئه السلام؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يكون في أمتي أو في هذه الأمة مسخ وخسف وقذف، وذلك في أهل القدر**»[1].

وفي رواية أخرى عن ابن عمر عن النبي ﷺ : «**يكون في أمتي خسف ومسخ؛ وذلك في المكذبين بالقدر**»[2].

٨- عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة؛ إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[3].

٩- وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر؛ من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم**»[4].

= ضعيف"، وهذه الروايات الثلاث شواهد لحديث أبي أمامة يتقوى بها، كما أشار الألباني، ولهذا ذكره في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ح١١٢٧.

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب الخسوف، ح٤٠٦١، ورواه الترمذي كتاب القدر، باب ١٦، ح٢١٥٢ وقال: "حديث حسن صحيح غريب"، وقال عنه الألباني: "حديث حسن"؛ انظر صحيح سنن الترمذي ٢/٤٤٩.

(٢) رواه الترمذي في كتاب القدر باب ١٦، وقال عنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٣٤٩: "إسناده حسن".

(٣) رواه أبو داود في كتاب السنة، باب القدر، ح٤٦٩١، والحاكم في المستدرك ١/٨٥، وقال عنه: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه"، واللالكائي في شرح السنة، ح١١٥٠، والآجري في الشريعة ص١٩٠، وقال عنه الألباني بعد أن ساق طرقه: "فالحديث بهذه الطرق حسن"، انظر مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني ١/٣٨.

(٤) رواه أبو داود في كتب السنة، باب القدر، ح٤٦٩٢، وأحمد في سنده ٥/٤٠٧، =

١٠- عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل الجنة عاق، ولا مكذب بقدر، ولا مدمن خمر**»[1].

١١- وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثلاثة لا يقبل الله لهم صرفا ولا عدلا: عاق، ومنان، ومكذب بالقدر**»[2].

هذه الأحاديث فيها النهي عن التكذيب بالقدر، والوعيد الشديد على من خاض فيه بالتكذيب، وتكذيب القدر أو شيء منه نوع من الخوض فيه كما سيأتي.

=

واللالكائي في شرح السنة، ح١١٥٥، وقال عنه الألباني: "حديث حسن"؛ انظر: صحيح الجامع الصغير ٩١٧/٢، ح٥١٦٣، وهذا الحديث والذي قبله روايتان، وإنما فصلتهما للزيادة في الثانية.

(١) رواه أحمد في مسنده ٤٤١/٦، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٣/٧: "فيه سليمان بن عتبة الدمشقي؛ وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه ابن معين وغيره"، ورواه ابن أبي عاصم في السنة، ح٣٢١، وقال عنه الألباني: "حديث حسن"؛ انظر كتاب السنة لابن أبي عاصم ١٤١/١.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة، ح٣٢٣، والطبراني، ح٧٥٤٧، وقال عنه الألباني: "إسناده حسن"؛ انظر: كتاب السنة لابن أبي عاصم ١٤٢/١، وذكره أيضا في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٩٠/٤، ح١٧٨٥.

## المبحث الرابع
## ما يتضمنه الخوض في القدر

ذكرت فيما سبق من هذا البحث ضرورة تعلم مسائل القدر، ثم أعقبتها بذكر الأدلة التي تنهى وتحذر من الخوض في القدر، وفي هذا البحث أبين ما يتضمنه الخوض المنهي عنه في هـذه المسـألة العظيمة، ليتضح الجمع بين ضرورة تعلم مسائل القدر والنصـوص التي تنهى عن الخوض فيه.

وذلك أنه عند التأمل ف النصوص التي تنهى عن الخـوض في القدر يتضح أنها لت تدل بأي وجه من الوجوه على النهي عن تعلم مسائله، وإنما تتضمن النهي عن بدع ومخالفات قد يقع فيها بعـض الناس:

**ومن ذلك ما يلي:**

١- نفي القدر؛ كمن ينفي علم الله السابق للأشياء قبل كونها، أو ينكر إرادة الله تعالى ومشيئته الشاملة، أو ينكـر أن الله خـالق أفعال العباد؛ كالقدرية ومن تأثر بهم.

وقد كان السلف يحذرون من الجدال في القدر والتكذيب به؛ فعن عبد الله ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أنه قال: "باب شرك فتح على أهل القبيلة: التكذيب بالقدر؛ فلا تجـادلوهم فيجـري شركهم على أيديكم"[1].

(١) رواه الآجري في الشريعة ص٢١٥، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة =

ومما يدل على أن نفي القدر يعد من الخوض والكلام فيه: إدخال بعض العلماء الرد على القدرية تحت الكلام في التحذير من الخوض في القدر، كما فعل الآجري[1] (ت ٣٦٠هـ) وغيره.

وعن ابن سيرين (ت ١١٠هـ) أنه قال: "إن لم يكن أهل القدر من الذين يخوضون في آيات الله فلا أدري من هم"[2].

ويدخل في الخوض في القدر من يغلو في إثباته، فيزعم أن الله يجبر العباد على أفعالهم، كما تقول الجبرية، ومن سار على نهجهم.

وقد أدخل بعض أهل العلم "القائلين بالجبر في مسمى القدرية، ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له؛ فإن ضلال هذا أعظم"[3].

وهذا النوع من الخوض في القدر هو من أشدها خطرا، وأكثرها انحرافا؛ قال ابن القيم: "والمخاصمون في القدر نوعان: أحدهما: من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره؛ كالذين قالوا: ﴿**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا**﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والثاني: من ينكر قضاءه وقدره السابق، والطائفتان خصماء الله"[4].

= والجماعة ٦٩٧/٢، الأثر رقم ١١٢٦.

(١) انظر: الشريعة ص٢٣٥ – ٢٥٠، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٤٦١/٨.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦٩٦/٢، رقم ١١٢٥، وكتاب السنة لعبد الله ابن أحمد ٤٣٢/٢، رقم ٩٥٦.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ١٠٥/٨، وانظر السنة للخلال ٥٤٩/١.

(٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل ١٣٠/١.

وذكر ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) أن "النهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه؛ منها: ضرب كتاب الله بعضه ببعض، ومنها الخوض في القدر إثباتا ونفيا بالأقيسة العقلية؛ كقول القدرية: لو قدر وقضى ثم عذب كان ظالما، وقول من خالفهم: إن الله جبر العباد على أفعاله، ونحو ذلك، ومنها: الخوض في سر القدر"(١).

٢- الاعتماد في الإيمان بالقدر وفهمه وتعلمه على نظر العقل ومحض القياس، أو تقديمهما على مصدري التلقي: كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ؛ فإن هذا من أهم أسباب الانحراف في القدر، والوقوع فيما نهي عنه من الخوض فيه.

قال أبو مظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ): "سبيل معرفة هذا الباب: التوقيف من الكتاب والسنة، دون محض القياس والعقل؛ فمن عدل عن التوقيف ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء العين، ولا ما يطمئن به القلب؛ لأن القدر سر من أسرار الله تعالى، اختص العليم الخبير به، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب"(٢).

قال البغوي (ت ٥١٦هـ): "والقدر سر من أسرار الله؛ لم يطلع عليه ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، لا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله سبحانه وتعالى خلق

(١) فضل علم السلف على علم الخلف ص١٣٦، ١٣٧.
(٢) نقلا عن فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٧٧/١١، وانظر الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلا، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلا"(١).

ولهذا قال الزهري (ت ١٢٤هـ): "القدر رياض الزندقة؛ فمن دخل فيه هملج(٢)"(٣).

فيجب تقديم كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ على ما سواهما، والحذر كل الحذر من معارضتهما، ولا يتم ذلك إلا بدفع المعارض من عقل أو قياس أو هوى؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "ولما كان بيان مراد الرسول ﷺ في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي، وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء، بينا في هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي صدوا به الناس عن سبيل الله، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر؛ إذ كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قدر أن المعارض العقلي القاطع ناقضه، بل يصير ذلك قدحاً في الرسول وقدحاً فيمن استدل بكلامه، وصار هذا بمنزلة المريض الذي به أخلاط فاسدة تمنع انتفاعه بالغذاء، فإن الغذاء لا ينفعه مع وجود الأخلاط الفاسدة التي تفسد الغذاء، فكذلك القلب الذي اعتقد قيام الدليل العقلي القاطع على نفي الصفات أو بعضها، أو نفي عموم خلقه لكل شيء، أو نفي أمره ونهيه، أو امتناع المعاد، أو غير ذلك: لا ينفعه

---

(١) شرح السنة ١/١٤٤.

(٢) الهملجة: السير في سرعة وبخترة، ويقال: شاة هملاج: لا مخ فيها، انظر: لسان العرب ٣/٨٣١.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/٧٨٤.

الاستدلال عليه في ذلك بالكتاب والسنة إلا مع بيان فساد ذلك المعارض؛ فإن من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما، وعلم مراد الرسول قطعا: تيقن ثبوت ما أخبر به، وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة من جنس شبه السوفسطائية[١]؛ كما قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾** [الشورى: ١٦]"[٢].

فالعقل المجرد لا يمكن أن يستقل بنفسه في وضع المعالم التي تنقذه في باب القضاء والقدر من الانحراف والضلال [٣]، "والذين خاضوا في هذه المسألة بعقولهم ضلوا وتاهوا؛ فمنهم من كذب بالقدر، ومنهم من ظن أن الإيمان بالقدر يلزم القول بالجبر، ومنهم من ناقض الشرع بالقدر، وكل انحراف من هذه الانحرافات سبب مشكلات في واقع البشر وحياتهم ومجتمعاتهم؛ فالانحراف العقدي يسبب انحرافا في السلوك وواقع الحياة"[٤].

٣- الخوض في القدر بالباطل مما يؤدي إلى ضرب كتاب الله بعضه ببعض، فلو تأملنا قول الرسول ﷺ في الحديث السابق ذكره

---

(١) السوفسطائية: قوم ينكرون المحسوسات، والسفسطة هي نفي الحقائق الثابتة مع العلم بها تمويها ومغالطة، أو هي: قياس مركب من الوهميات، والغرض منه: تغليط الخصم وإسكاته، انظر: التعريفات ص١٣١، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص٤٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/٢٠، ٢١.

(٣) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ١/٤٢١، ٤٢٢.

(٤) القضاء والقدر ص٤٨.

قبل قليل: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا**»، علمنا أن المراد بالإمساك عن ذكر الصحابة ــ رضوان الله عليهم أجمعين ــ لا يراد به الإمساك عن ذكر فضائلهم وجهادهم، وإنما يراد به الإمساك عن ذكرهم بالباطل، وعن الخوض فيما شجر بينهم؛ وكذلك الإمساك عن ذكر القدر يراد به عن ذكره بالباطل(١).

والخوض في القدر بالباطل هو من الكلام في أصول الدين بغير علم ولا دليل، ولهذا حذرنا الله ــ سبحانه وتعالى ــ من ذلك بقوله جل وعلا: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله سبحانه: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٣].

وهو كذلك من اتباع الهوى الذي يضل صاحبه عن الحق؛ قال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ [القصص: ٥٠].

وقال سبحانه: ﴿**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى**﴾ [النجم: ٢٣].

"فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق ــ (ومن ذلك

(١) انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاب الناس فيه ص٢٦.

النهي عن الخوض في القدر) ــ وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل خالفه أو وافقه، لكون ذلك الكلام مجملا، لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه: فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم عن غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية؛ مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول لا غير"[1]، ولهذا يقول طاوس اليماني (ت ١٠٦هـ): "اجتنبوا الكلام في القدر؛ فإن المتكلمين فيه يقولون بغير علم"[2].

كما قال رحمه الله: "إن القدر سر الله عز وجل؛ فلا تدخلن فيه"[3].

ولقد حذر السلف من الكلام في الدين بالباطل، أو بلا علم، كما كرهوا الجدل والمراء فيه؛ يقول الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه؛ نحو الكلام في رأي جهم والقدر، وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله، وفي الله عز وجل، فالسكوت أحب إلي؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٣٠.
(٢) شرح السنة ١/١٤٥.
(٣) الشريعة ص٢٣٦.

عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل"[١].

قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): "قد بين مالك ـ رحمه الله ـ أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده؛ يعني العلماء منهم رضي الله عنهم، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه، وضرب مثلا فقال نحو قول جهم والقدر، والذي قاله مالك ـ رحمه الله ـ عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديما وحديثا، من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع: المعتزلة وسائر الفرق، وأما الجماعة، فعلى ما قال مالك ـ رحمه الله ـ إلا أن يضطر أحد إلى الكلام فلا يسعه السكوت إذا طمع برد الباطل، وصرف صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلال عامة، أو نحو هذا"[٢].

وقد ذكر ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) أن النهي عن القدر يكون على وجوه، وذكر منها ما يؤدي إلى ضرب كتاب الله بعضه ببعض، فقال: "وقد ورد النهي عن الخوض في القدر، والنهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه: منها ضرب كتاب الله بعضه ببعض؛ فينزع المثبت لقدر بآية، والنافي له بأخرى، ويقع التجادل في ذلك، وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي ﷺ ، وأن النبي ﷺ غضب من ذلك ونهى عنه، وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه، وقد نهي عن ذلك"[٣].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/٩٥.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٣) انظر: فضل علم السلف على علم الخلف ص١٣٦، ١٣٧.

وقوله: "وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي ﷺ ، وأن النبي ﷺ غضب من ذلك"، لعله يشير إلى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: «**بهذا أمرتم؟ أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض؛ بهذا هلكت الأمم قبلكم**»[١]. وأما ما رواه عبد الله بن عمرو قال: هجرت[٢] إلى رسول الله ﷺ يوما، قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**»[٣]، ومن ذلك قوله ﷺ : «**اقرؤا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا**»[٤].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) عن حكم الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين وقد ورد النهي عن الكلام في بعض المسائل، وإن كان يجوز فما وجهه؟[٥].

فكان من جوابه ــ رحمه الله ــ أن قال: "قد تقدم الاستفسار

(١) سبق تخريجه ص٤٣.
(٢) هجرت: أي بكرت، والتهجير التبكير والمبادرة، انظر: لسان العرب ٧٧٣/٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر ص١٠٠٠، وشرح النووي على صحيح مسلم ٢١٨/١٦.
(٣) رواه مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ح٢٦٦٦.
(٤) رواه مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن...، ح٢٦٦٧.
(٥) انظر إلى السؤال كاملا في: درء تعارض العقل والنقل ٢٥/١، ٢٦، ٤٦.

والتفصيل في جواب السؤال[1]، وأن ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز أن ينهى عنه بحال، بخلاف ما سمي أصول الدين، وليس هو أصولا في الحقيقة؛ لا دلائل ولا مسائل، أو هو أصول لدين لم يشرعه الله، بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وأما ما ذكره السائل من نهيه، فالذي جاء به الكتاب والسنة النهي عن أمور:

منها: القول على الله بلا علم؛ كقوله: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومنها: أن يقال على الله غير الحق؛ كقوله: ﴿**أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وقوله: ﴿**لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾ [النساء: ١٧١].

ومنها: الجدل بغير علم؛ كقوله تعالى: ﴿**هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [آل عمران: ٦٦].

---

(١) المصدر السابق ٢٦/١ – ٤٦.

ومنها: الجدل في الحق بعد ظهوره؛ كقوله تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

ومنها: الجدل بالباطل؛ كقوله: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

ومنها: الجدل في آياته؛ كقوله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، وقوله: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [الشورى: ٣٥]، ونحو ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: ٨].

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه: التفرق والاختلاف"[١].

٤- التعمق والتنقير[٢] في القدر، وبخاصة في الجانب الخفي منه؛ قال الطحاوي (ت ٣٢١هـ): "وأصل القدر سر الله تعالى في

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٦/١ – ٤٨.

(٢) التنقير هو البحث التقصي والتفتيش مما يؤدي إلى المنازعة والاختلاف، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص٩٣٦، ولسان العرب ٧٠٢/٣.

خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة"[١]؛ وذلك لأن التعمق في دراسة الجانب الخفي من القدر والسؤال عنه قد يؤدي إلى تكذيبه، أو شيء منه؛ قال أبو بكر الآجري (ت ٣٦٠هـ): "أما بعد، فإن سائلا سأل عن مذهبنا في القدر، فالجواب في ذلك قبل أن نخبره بمذهبنا أننا ننصح للسائل ونعلمه أن لا يحسن بالمسلمين التنقير البحث عن القدر؛ لأن القدر سر من أسرار الله عز وجلن بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر واجب على العباد أن يؤمنوا به، ثم لا يأمن العبد أن يبحث عن القدر فيكذب بمقادير الله الجارية على العباد، فيضل عن طرق الحق"[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي شارحا قول الطحاوي: "أصل القدر سر الله في خلقه...: "وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى؛ قال علي رضي الله عنه: القدر سر الله فلا تكشفه... و(التعمق) هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب القدر، والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان... هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، ثم خلف من بعدهم خلف سودوا الأوراق بتلك الوساوس، التي هي شكوك وشبه، بل وسودوا القلوب، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، ولذلك أطنب الشيخ ــ رحمه الله ــ في ذلك الخوض في الكلام في

(١) الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي ص٣٢٠.
(٢) الشعرية ص١٤٩.

القدر، والفحص عنه"[١].

ولا شك أن من طلب العلم الخفي، الـــذي لا يعلمـــه إلا الله تعالى، و لم يسلم لرب العالمين فقد قدح في توحيده، ونقـــص مـــن إيمانه بقدر ما طلب؛ قال الطحاوي: "فمن رام علم ما حظر عنـــه علمه، و لم يقنع بالتسليم فهمه: حجبه مرامه عن خالص التوحيـــد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان"[٢].

وروى أبو عمر يوسف بن عبد البر ( ت٤٦٣هـــ) عن جعفر بن محمد (ت ١٤٨هـــ) أنه قال: "الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس؛ كلما ازداد نظرا ازداد حيرة"[٣]، وبعد أن روى ابن عبد البر هذا القول عقب قائلا: "رواها السلف وسكتوا عنـــها، وهـــم كانوا أعمق الناس علما، وأوسعهم فهما، وأقلهم تكلفا، و لم يكن سكوتهم عن عي، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر"[٤].

ثم روى عن عبد الرحمن بن أبي الزناد (ت ١٧٤هـــ) عن أبيه (ت ١٣١هـــ) أنه قال: "وأيم الله، إن كنا لنلتقط السنن من أهـــل الفقه والثقة، ونتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن، وما بـــرح مـــن أدركنا من أهل الفقه والفضل من خيار أولية الناس يعيبون أهـــل الجدل والتنقيب والأخذ بالرأي، وينهون عن لقائهم ومجالســـتهم، ويحذرون مقاربتهم أشد التحذير، ويخبرون أنهم أهل ضلال وتحريف

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ص٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٣٨.
(٢) المصدر السابق، ص٢٣٣.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ٩٧/٢.
(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

لتأويل كتاب الله وسنن رسول الله ﷺ ، وما توفي رسول الله ﷺ حتى كره المسائل وناحية التنقيب والبحث، وزجر عن ذلك، وحذره المسلمين في غير موطن، حتى كان من قوله كراهية لذلك: «**ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك الذين من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم**»[(١)]"[(٢)].

وفي هذا الحديث يأمر الرسول ﷺ أمته "بالإمساك عما لم يؤمروا به، معللا ذلك بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال، ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية، كما أخبرنا الله عن بني إسرائيل من مخالفتهم أمر موسى في الجهاد وغيره، وفي كثرة سؤالهم عن صفات البقرة، لكن هذا الاختلاف على الأنبياء هو ــ والله أعلم ــ مخالفة الأنبياء، كما يقول: اختلف الناس على الأمير إذا خالفوه"[(٣)].

ولهذا كان ابن عباس يقول: "ما غلا أحد في القدر إلا خرج من الإسلام"[(٤)].

وذكر ابن رجب أن ما يتضمنه الخوض في القدر: "الخوض في سر القدر، وقد ورد النهي عنه عن علي وغيره من السلف، فإن

(١) رواه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ، ح٧٢٨٨، ورواه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ح١٣٣٧.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ٩٨/٢.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ١٣٦/١.
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦٩٩/٢، الأثر رقم ١١٣١.

العباد لا يطلعون على حقيقة ذلك"[١].

وروى الآجري أن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ سئل عن القدر، فقال: شيء أراد الله عز وجل ألا يطلعكم عليه، فلا تريدوا من الله عز وجل ما أبى عليكم"[٢].

وروي أن رجلا سأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: يا أبا الحسن ما تقول في القدر؟ فقال: طريق مظلم فلا تسلكه. فقال: يا أبا الحسن ما تقول في القدر؟ فقال: بحر عظيم فلا تلجه. فقال: يا أبا الحسن ما تقول في القدر؟ فقال: سر الله فلا تكلفه، أو قال فلا تكشفه[٣].

وإخفاء الله سبحانه وتعالى لمسائل كثيرة في القدر إنما هو لحكم عظيمة، قد نعلم بعضها، وقد نجهله، ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاؤها[٤].

وقد أشار بعض العلماء إلى حكمة إخفاء القدر بقوله: "وجماع هذا الباب أن يعلم أن الله تعالى طوى عن العالم علم ما قضاه وقدره على عباده؛ فلم يطلع عليه نبيا مرسلا ولا ملكا مقربا؛ لأنه خلقهم ليتعبدهم ويمتحنهم؛ قال الله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ [الذاريات: ٥٦].

---

(١) فضل علم السف على علم الخلف ص١٣٧.
(٢) الشريعة ص٢٣٥.
(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/٦٩٥، ٦٩٦، والشريعة ص٢٠٢، والإبانة ٢/٢٠٧، وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٢٠، ٣٢١، وتيسير العزيز الحميد ص٦٢٠.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٣.

فلو كشف لهم عن سر ما قضى وقدَّر لهم وعليهم في عواقب أمورهم لافتتنوا وفتروا عن العمل، واتَّكلوا على مصير الأمر في العاقبة، فيكون قصاراهم عند ذلك أمن أو قنوط، وفي ذلك بطلان العبادة، وسقوط الخوف والرجاء، فلطف الله سبحانه بعباده وحجب عنهم علم القضاء والقدر، وعلقهم بالخوف والرجاء، والطمع والوجل، ليبلوا سعيهم واجتهادهم، وليميز الله الخبيث من الطيب، ولله الحجة البالغة"(١).

فإن قيل: أليس في منع العقل من البحث في مسائل القدر الغيبية حجر على العقل الإنساني؟ فإنه يقال: ليس في هذا حجر على العقل ولا تضييق على الفكر، بل العكس هو الصحيح؛ فإن في منعه صيانة له، وحفظا لقواه من أن تتبدد في مجال لا يمكن أن تفيد منه أو تطلع عليه؛ لأنها لا تحسن التفكير فيه، وبالتالي لا يمكن أن تبدع فيه؛ لأن: "الإسلام وضع بين يدي الإنسان معالم الإيمان بالقدر؛ فالإيمان بالقدر يقوم على أن الله علم كل ما هو كائن وكتبه وشاءه وخلقه، واستيعاب العقل الإنساني لهذه الحقائق سهل ميسور، ليس فيه صعوبة ولا غموض ولا تعقيد، أما البحث في سر القدر، والغوص في أعماقه فإنه يبدد الطاقة العقلية ويهدرها"(٢).

إن البحث في كيفية العلم والكتابة والمشيئة والخلق كالبحث في كيفية صفات الله تعالى، وهذا أمر محجوب علمه عن العباد، وهو غيب يجب الإيمان به، ولا يجوز السؤال عن كنهه، "والباحث فيه

---

(١) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ٢/٣٠، ٣١.
(٢) القضاء والقدر ص٤٩.

كالباحث عن كيفية استواء الله على عرشه؛ يقال له: هذه الصفات التي يقوم عليها القدر معناها معلوم، وكيفيتها مجهولة، والإيمان بها واجب، والسؤال عن كيفيتها بدعة"(١).

٥- السؤال عن القدر وحكمه تعنتا ومعاندة، لا تفقها وتعلما، ويدخل في ذلك الإلحاح في معرفة علل الغيب وحكمه، وكيفياته، ونحو ذلك من الأسئلة الاعتراضية، التي تناقض الإيمان والتسليم لرب العالمين، ولذا قال الإمام أحمد: "ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة ـ لم يقلها ويؤمن بها ـ لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها.

ومن لم يعرف تفسير الحديث لم يبلغه عقله، فقد كفي ذلك، وأحكم له، فعليه الإيمان به، والتسليم له؛ مثل حديث الصادق المصدوق، وما كان مثله في القدر"(٢).

يشير في قوله تعالى: "مثل حديث الصادق المصدوق" إلى الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - قال: «**إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما، ثم علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربع: برزقه، وأجله، وشقي، أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فوالله إن أحدكم ـ أو الرجل ـ يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع،**

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٧٦/٢.

**فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها»**[١].

وهذه الأمور الغيبية يجب الإيمان بها وعدم السؤال عما نهانا الله عن مرامه؛ قال الطحاوي: "فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾، فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من المسافرين"[٢].

وهذا السؤال المنهي عنه فيما لو سأل متعنتا غير متفقه ولا متعلم، فلا يحل قليل سؤاله ولا كثير، أما من سأل مستفهما راغبا في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثا عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه فلا باس، كما يقرر ابن عبد البر رحمه الله تعالى[٣].

وقد يقول قائل من المخالفين: إذا كان الخوض في مسائل القدر والصفات يورث التقاطع والتدابر والاختلاف، فيجب طرح تلك المسائل وعدم نقلها وتعلمها.

والجواب عليه ما ذكره قوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) بأن قال: "إنما قلنا هذا في المسائل المحدثة، وأما القول في هذه المسائل من شرط أصل الدين، ولابد من قبوله على نحو ما ثبت فيه

(١) رواه البخاري، كتاب القدر، ح٦٥٩٤.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص٣٢٠.
(٣) انظر: المصدر السابق، ص٣٤١، ٣٤٢.

النقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها لتفرق الناس في ذلك، كما في: أصل الإسلام، والدعاء إلى التوحيد، وإظهار الشهادتين.

وقد ظهر بما قدمنا وذكرنا ــ بحمد الله ومنه ــ أن الطريق المستقيم مع أهل الحديث، وأن الحق ما نقلوه وورووه، ومن تدبر ما كتبناه، وأعطى من قلبه النصفة، وأعرض عن هواه واستمع وأصغى بقلب حاضرن وكان مسترشدا مهتديا، و لم يكن متعنتا، وأمده الله بنور اليقين: عرف صحة جميع ما قلناه، و لم يخف عليه شيء من ذلك، والله الموفق"[1].

٦- أن يربط العمل والانقياد بمعرفة الحكمة في تقدير الله لهذا الأمر أو ذاك النهي، فلا يستجيب لأوامر الله تعالى ورسوله ﷺ ويجتنب النواهي حتى تظهر له حكم ذلك، فإن تبينت له حكمة التشريع وعلة النهي انقاد، وإن لم تتبين له أعرض أو عارض و لم يسلم، ويدخل في ذلك ــ وأشد منه ــ من يقول: إنه لا ينقاد للشرع في مسألة ما حتى يقتنع، وهذا كثير في سفهاء الأمة وجهلة الناس.

ولا شك أن هذا من الخوض في القدر المؤدي إلى عدم التسليم لرب العالمين؛ قال تعالى: **﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾** [النساء: ٦٥].

(١) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

ويقول تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا**﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ويحذر الله سبحانه وتعالى هؤلاء المجادلين المخالفين لأمر الله تعالى، فيقول عز وجل: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور: ٦٣].

يقول ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في تفسير هذه الآية: "وقوله: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾: أي عن أمر رسول الله ﷺ؛ وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته؛ فتوزن الأقوال الأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائنا من كان... أي فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول باطنا وظاهرا ﴿**أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ**﴾: أي في الدنيا بقتل أو حد أو حبس، أو نحو ذلك"[1].

وقال ابن أبي العز الحنفي: "اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبي صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلغها عن ربها ـــ ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها ـــ بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادا وتسليمها على

(١) تفسير القرآن العظيم ٢٩٦/٣، ٢٩٧.

معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك؛ كما في الإنجيل: "يا بني إسرائيل لا تقولوا: لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا بم أمر ربنا؟"، ولهذا كان سلف هذه الأمة ـــ التي هي أكمل الأمم عقولا ومعارف وعلوما ـــ لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلى على درجة التسليم"[1].

وقال في موضع آخر: "ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده؛ فإنه يقول برأيه وهواه، أو يقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول؛ فإنه قد اتخذ في ذلك إلها غير الله، قال تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ**﴾ [الجاثية: ٢٣] أي عبد ما تهواه نفسه"[2].

٧- التنازع في القدر، والخصومة فيه؛ فإن هذا سبب الهلاك والافتراق، ولهذا لما خرج الرسول ﷺ على من يتنازع ف القدر غضب ﷺ غضبا شديدا حتى احمر وجهه فقال: «**أبهذا أمرتم؟ أم بهذا أرسلت إليكم؟! إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه**»[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ساق هذا الحديث: "الغرض التنبيه على ما يخاف على الأمة من موافقة الأمم قبلها؛ إذ

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ص٣١٤.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص٣٣٤، ٣٣٥.
(٣) سبق تخريجه ص٤٣.

الأمر في هذا الحديث كما قال رسول الله ﷺ أصل هلاك بني آدم إنما كان التنازع في القدر... وأكثر ما يكون ذلك لوقوع المنازعة في الشيء القليل قبل إحكامه وجمع حواشيه وأطرافه... والغرض... التنبيه من الحديث على مثل ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**﴾ [التوبة: ٦٩]"(١).

والجدل والمنازعة بغير علم ولا هدى أمر منهي عنه في نصوص كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ * كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ**﴾ [الحج: ٣، ٤]، قوله: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ**﴾ [الحج: ٨، ٩].

قال ابن كثير في تفسيره: "يقول تعالى ذاما لمن كذب بالبعث وأنكر قدرة الله على إحياء الموتى، معرضا عما أنزل الله على أنبيائه، متبعا في قوله وإنكاره وكفره كل شيطان مريد من الإنس والجن؛ وهذا حال أهل البدع والضلال المعرضين عن الحق المتبعين للباطل؛ يتركون ما أنزل الله على رسوله من الحق المبين، ويتبعون أقوال رؤوس الضلالة الدعاة غلى البدع بالأهواء والآراء، ولهذا قال في شأنهم وأشباههم: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾: أي علم صحيح، ﴿**وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ**﴾"(٢).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ١/١٤٢ – ١٤٤.
(٢) تفسير القرآن العظيم ٣/٢٠٠.

قال الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ): "ذكر جل وعلا في هذه الآية الكريمة أن من الناس بعضا يجادل في الله بغير علم: أي يخاصم في الله بأن ينسب إليه ما لا يليق بجلاله وكماله؛ كالذي يدعي له الأولاد والشركاء، ويقول: إن القرآن أساطير الأولين، ويقول: لا يمكن أن يحي الله العظام الرميم؛ كالنضر بن الحارث، والعاص بن وائل، وأبي جهل بن هشام وأمثالهم من كفار مكة الذين جادلوا في الله ذلك الجدال الباطل بغير مستند من علم عقلي ولا نقلي، ومع جدالهم في الله ذلك الجدال الباطل يتبعون كل شيطان مريد: أي عات طاغ من شياطين الإنس والجن.

وهذه الآية الكريمة ـ التي هي قوله: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾ الآية ـ يدخل فيما تضمنته من الوعيد والذم: أهل البدع والضلال المعرضين عن الحق، المتبعين للباطل؛ يتركون ما أنزل الله على رسوله من الحق المبين، ويتبعون أقوال رؤساء الضلالة، الدعاة إلى البدع والأهواء والآراء، بقدر ما فعلوا من ذلك؛ لأن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب"[١].

ولا شك أن التنازع والخصومة والمجادلة بالباطل نتيجة للضلال والبعد عن اتباع الهدى؛ فعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**»[٢]، ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿**مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا**

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٥/١٥، ١٦.

(٢) الحديث رواه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن تفسير سورة الزخرف، ح٣٢٥٣، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجة، المقدمة، باب اجتناب =

**جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾** [الزخرف: ٥٨].

ولهذا فإن أبغض الرجال إلى الله هم كثيرو الخصومة وشديدو المجادلة بالباطل؛ فعن عائشة ـــ رضي الله عنها ـــ قالت: قال رسول الله ﷺ : «**إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**»(١)، والألد هو الشديد اللدد؛ أي الجدال؛ مشتق من اللديدَيْن، وهما صفحتا العنق(٢)، وعنون البخاري (ت ٢٥٦هـ) لهذا الحديث بقوله: "باب الألد الخصم، وهو الدائم الخصومة؛ لداً: عوجاً، ألد: أعوج"(٣).

قال النووي (ت ٦٧٦هـ): "هو بفتح الخاء وكسر الصاد، والألد الشديد الخصومة؛ مأخوذ من لديدي الوادي، وهم جانباه؛ لأنه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر، وأما الخصم فهو الحاذق بالخصومة، والمذموم: هو الخصومة بالباطل في رفع حق، أو إثبات باطل"(٤).

ويقول الإمام أحمد: "أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة =

---

البدع والجدل، ح٤٨، ورواه الإمام أحمد في مسند ٥/٢٥٢، ٢٥٦، وقال عنه الألباني: "حديث حسن"؛ انظر صحيح سنن الترمذي ٣/٣٢٦.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿**وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ**﴾، ح٢٤٥٧، ورواه مسلم، كتاب العلم، باب في الألد الخصم، ح٢٦٦٨.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص٨٣٣، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٥/١٠٦.

(٣) في صحيحه، كتاب الأحكام، عند الحديث رقم ٧١٨٨.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١٦/٢١٩.

فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدل والخصومات في الدين.

ولا يخاصم أحدا، ولا يناظره، ولا يتعلم الجدل؛ فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه منهي عنه، ولا يكون صاحبه إن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدل، ويسلم ويؤمن بالآثار"(١).

وقال علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ): "السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها أو يؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشرهن ثم تصديق بالأحاديث والإيمان بها؛ لا يقال: لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها.

ولا يخاصم أحدا، ولا يناظر، ولا يتعلم الجدل.

والكلام في القدر وغيره من السنة مكروه، ولا يكون صاحبه ـ وإن أصاب السنة بكلامه ـ من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم، ويؤمن بالإيمان"(٢).

وهذا أبو محمد البربهاري (ت ٣٢٩هـ) يبين كراهة السلف للخصومة والجدال في القدر، فيقول: "والكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق؛ لأن القدر سر الله، ونهى الرب ـ جل اسمه ـ الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى النبي ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٧٦، ١٧٧.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٨٥، ١٨٦.

والتابعون، وكرهه العلماء وأهل الورع، ونهوا عن الجدال في القدر، فعليك التسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء، واسكت عما سوى ذلك"(١).

وعقد الآجري بابا ترجم له بعنوان: "ذم الجدال والخصومات في الدين"(٢) وذكر فيه بعض الأحاديث ثم قال: "لما سمع هذا – أي ذم الجدال والخصومات في الدين – أهل العلم من التابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين لم يتماوروا في الدين، ولم يجادلوا، وحذروا المسلمين المراء والجدال، وأمروهم بالأخذ بالسنن، وبما كان عليه الصحاب – رضوان الله عليهم أجمعين – وهذا طريق أهل الحق ممن وفقه الله عز وجل"(٣).

ثم نقل عن أبي قلابة (ت ١٠٤هـ) أنه كان يقول: "لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم؛ فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة، أو يلبسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم"(٤).

وروى عن مسلم بن يسار (ت ١٠٨هـ) أنه قال: "إياكم والمراء؛ فإنها ساعة جهل العلام، وبها يبتغي الشيطان زلته"(٥).

كما روى عن عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ) أنه قال: "من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل"(٦).

---

(١) شرح السنة ص٣٦.
(٢) في كتابه الشريعة ص٥٤.
(٣) المصدر السابق ص٥٥، ٥٦.
(٤) الشريعة ص٥٦.
(٥) المصدر نفسه الصفحة نفسها.
(٦) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

وقيل لنافع (ت ١١٧هـ): "إن هذا الرجل يتكلم في القدر، قال: فأخذ كفا من حصى فضرب بها وجهه"(١).

ولما سئل شيخ الإسلام بن تيمية عن الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين، وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام النهي عن الكلام في بعض المسائل أجاب رحمه الله بجواب سق نقل بعضه(٢) ثم قال:

"ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتاب: التفرق والاختلاف؛ كقوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ**﴾ [آل عمران: ١٠٣ - ١٠٦]؛ قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه البدعة والفرقة(٣)، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ**﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا**﴾ [الروم: ٣٠ - ٣٢].

---

(١) المصدر نفسه ص٢٢٤.

(٢) انظر ص٥٩ – ٦٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: الدر المنثور ٣/٢، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٧٩/١ بلفظ فأما الذين ابيضت وجوههم فأهل السنة والجماعة وأولو العلم، وأما الذين اسودت وجوههم فأهل البدعة والضلالة.

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [آل عمران: ١٩]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ**﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]، وفي مثل قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ**﴾ [البقرة: ١٧٦].

وكذلك سنة رسول الله ﷺ توافق كتاب الله؛ كالحديث المشهور عنه، الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو، وسائره معروف في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتناظرون في القدر، ورجل يقول: ألم يقل الله كذا؟ ورجل يقول: ألم يقل الله كذا؟ فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: «**أبهذا أمرتم؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا؛ ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، لا ليكذب بعضه بعضا، انظروا ما أمرتم به فافعلوه وما نهيتم عنه فاجتنبوه**»[1]، هذا الحديث أو نحوه، وكذلك قوله: «**المراء في القرآن كفر**»[2]،وكذلك ما أخرجه الإمامان في الصحيحين عن عائشة ــ رضي الله تعالى عنها ــ أن النبي ﷺ قرأ قوله: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ**

(١) سبق تخريجه بنحوه ص٤٣.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤٧٥/٢، ٥٠٣، ٤٢٤، وأبو داود، كتاب السنة، باب النهي عن الجدال في القرآن، ح٤٦٠٣، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي؛ انظر المستدرك ٢٢٣/٢، وقال الألباني: "وهو صحيح باعتبار أن له شواهد صحيحة"؛ مشكاة المصابيح ٧٩/١، وانظر صحيح الجامع الصغير ١١٣٤/٢، ح٦٦٨٧.

**عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾** [آل عمران: ٧]، فقال النبي ﷺ: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**»[(١)]"[(٢)].

٨- ويرى بعض الباحثين أن النهي عن الخوض في القدر شبيه بالنهي عن كتابة "أقواله ﷺ ؛ حيث كان ضروريا في مرحلة من المراحل حتى لا يختلط تدوين القرآن الكريم بتدوين الحديث النبوي، ثم رأى العلماء عبر العصور المختلفة بعد انقطاع الوحي أن كتابته ضروري للحفاظ على الدين، ومما يؤكد هذه الحقيقة أن فحول العلماء في العصور المختلفة قد كتبوا في القضاء والقدر، لما رأوه من الضرورة الملحة؛ وذلك تعزيزا لإيمان المؤمنين، ودفعا لخطر جهود المشككين في الإسلام"[(٣)]، وردا على الفرق المخالفة التي خاضت في القضاء والقدر بالباطل؛ كالقدرية والجبرية، وغيرهما من الفرق التي أثارت كثيرا من الشبه حول هذا الأصل العظيم من أصول الإيمان مما دفع العلماء إلى الرد عليها وإبطال شبهها، ودحض حججها.

---

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير، تفسير سورة آل عمران، ح٤٥٤٧، ومسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، ح٢٦٦٥.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٦/١، ٤٨ – ٥٠.
(٣) كشف الغيوم عن القضاء والقدر ص٢.

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين؛ أحمده ـــ سبحانه وتعالى ـــ الذي أعان على تتمة هذا البحث، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم، أما بعد:

**فقد جلي هذا البحث أمورا، ومن أهمها ما يلي:**

١- تعريف القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح، وذكر الفرق بينهما.

٢- منزلة القضاء والقدر من الدين، وأنه الركن السادس من أركان الإيمان.

٣- أهمية تعلم مسائل القضاء والقدر، وتعليمها، وتبينت الأهمية من خلال ذكر سبعة أمور دلت عليها.

٤- الأدلة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ التي تنهى عن الخوض في القدر، وتحذر من الوقوع فيه.

٥- الأمور التي يتضمنها النهي عن الخوض في القدر، وتبينت خطورة الخوض في القدر من خلال ذكر ثمانية أمور يتضمنها النهي.

٦- أنه لا تعارض بين النهي عن الخوض في القدر، وأهمية تعلمه وتعليمه ودراسة مسائله.

وذلك أن النهي يتناول التحذير من الوقوع في مخالفات شرعية، بخلاف تعلم مسائل القدر، الذي هو أصل من أصول الإيمان التي لابد من تعلمها وتعليمها، وتربية الأمة عليها؛ لما في ذلك من

الثمرات العظيمة، والفوائد الجليلة.

هذا وأسأل الله إخلاص النية وصلاح العمل، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

## فهرس المصادر والمراجع

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة العكبري، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، المطابع الأهلية، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٣- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة ١٩٧٦م.

٤- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مطابع العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، أبو الفضل السكسكي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

٧- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٨- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.

٩- تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، نشر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة

الإرشاد، الرياض.

١٠- جامع الأصول، ابن الأثـير الجـزري، الطبعـة الأولى ١٣٧٠هـ، نشر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

١١- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد الـبر، دار الكتـب الحديثة، مصر.

١٢- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٣- الجامع الصغير في القدر، مقبل بن هـادي الـوادعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٤- جامع العلوم والحكم، ابن رجـب، الطبعـة السـابعة ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السـنة، قـوام السنة الأصبهاني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٦- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

١٧- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سـعود الإسـلامية، الطبعـة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٨- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمعها عبد الرحمن بن

قاسم، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، بدون تاريخ.

٢١- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ.

٢٢- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.

٢٣- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.

٢٤- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٢٥- شرح الأربعين حديثا النووية، ابن دقيق العيد، مؤسسة الطباعة، جدة، ١٤٠٣هـ.

٢٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله اللالكائي، دار طيبة، الرياض، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ.

٢٧- شرح أصول الإيمان، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٨- شرح السنة، أبو محمد البربهاري، دار ابن القيم، الدمام،

الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٩- شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٣٠- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٣١- شرح العقيدة الواسطية، شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد خليل هراس، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٣٢- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل، ابن قيم الجوزية، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٣- الصحاح، إسماعيل الجوهري، دار الكتاب العربي، مصر.

٣٤- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.

٣٥- صحيح الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

٣٦- صحيح سنن ابن ماجة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٧- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٨- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري،

دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.

٣٩- صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، نشر وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٤٠- فتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٤١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.

٤٢- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٣هـ.

٤٣- فضل علم السلف على علم الخلف، ابن رجب، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٤٤- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٥- القضاء والقدر، عمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٦- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، عبد الرحمن صالح المحمود، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض.

٤٧- كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم،

القاضي عياض، درا الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٨- كتاب السنة، ابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٤٩- كتاب السنة، أبو بكر الخلال، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٥٠- كتاب السنة، عبد الله بن الإمام أحمد، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥١- كتاب الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٥٢- كشف الغيوم عن القضاء والقدر، سعيد إسماعيل، ١٤١٧هـ، بيروت.

٥٣- لسان العرب، ابن منظور، دار لسان العرب، بيروت.

٥٤- لوامع الأنوار البهية، محمد بن أحمد السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٥٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

٥٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، وجمع وترتيب ابن قاسم، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٥٧- مسائل الإمام أحمد، لابن هانئ، المكتب الإسلامي،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٥٨- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٥٩- المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، دار صادر، بيروت.

٦٠- المسند، البزار، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦١- مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٢- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٦٣- المعجم الكبير، الطبراني، مطبعة الوطن العربي، بغداد، الطبعة الأولى.

٦٤- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.

٦٥- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٦٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

# فهرس الموضوعات

المقدمة........................................................ ٥
التمهيد: تعريف القضاء والقدر والفرق بينهما ................. ٧
المبحث الأول: منزلة الإيمان بالقضاء والقدر من الدين .........١٢
المبحث الثاني: أهمية تعلم مسائل القدر وتعليمها...............١٥
المبحث الثالث: أدلة النهي عن الخوض في القدر...............٣١
أولا: الأدلة من كتاب الله تعالى:.........................٣١
ثانيا: الأدلة من السنة: ..................................٣٥
المبحث الرابع: ما يتضمنه الخوض في القدر ..................٤١
الخاتمة ..................................................٧٠
فهرس المصادر والمراجع ....................................٧٢
فهرس الموضوعات...........................................٧٩